

# **من أخلاقيات الحرب في الإسلام الباكر**

**د. عبد الواحد دنون طه**

**جامعة الموصل-العراق**



## من أخلاقيات الحرب في الإسلام الباكر

### لماذا الحرب في الإسلام؟

الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم بمقتضى نصوص القرآن الكريم، وأقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وعمله وحروبه، هو السلام، حتى يكون هناك اعتداء من أفراد أو جماعات أو دول، حينها تكون العلاقة هي الحرب، حتى يدفع الاعتداء. والسلام الذي ينشده الإسلام هو السلام العادل غير الذليل المستخذي أو الاستسلام. وقد صرح القرآن الكريم بالعلاقة السليمة التي يجب أن تسود بين المسلمين وغيرهم، فقد قال الله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان أنه لكم عدو مبين"،<sup>(١)</sup> والسلم هو الصلح،<sup>(٢)</sup> بل إن الله سبحانه وتعالى قد اعتبر أن شعار الدين الإسلامي هو السلام المطلق بقوله تعالى: "ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمناً تبتغون عرض الحياة الدنيا فعند الله مغانم كثيرة"<sup>(٣)</sup>. ولكن في حالة الاعتداء، يكون القتال هو ضرورة للسلام، لتقرير الحرية الدينية والعدالة الإنسانية، والحياة الشريفة التي لا نلّ فيها.

وقد يكون الاعتداء مباشراً من غير المسلمين على المسلمين بالهجوم عليهم، والاعتداء على الأنفس والظلم، والإخراج من الديار بغير الحق، أو يكون الاعتداء على حرية الفكر، وحرية العقيدة، بمنع الناس من أن يستمعوا إلى دعوات الحق ويفكروا فيها ويختاروها أو يرفضوها عن بينة، كأن تمنع الدولة رعاياها من أن يعتنقوا ما يشاءون من الأديان والمذاهب، وتضيق عليهم في الحرية الدينية، وتمنع الدعوة الإسلامية من أن تدخل ديارها. فهذا اعتداء غير مباشر، يقف منه الإسلام موقف الضد، لأن الدين الإسلامي يقرر في مبادئه أنه لا إكراه في الدين بعد أن تبين الرشد من الغي والهدى

من الضلال، وكل امرئ حر فيما يراه هدىً أو ضلالاً. ولا يرضى الإسلام عن حكم الطغيان والظلم والفتنة في الدين، لا سيما إذا كان المعتدى عليهم والمفتونين في دينهم هم من المسلمين، لأن الفتنة أشد من القتل، ومن يقترب هذه الآثام من حكام أو جماعات، لا بد وإن يأتي يوم ويناجزون فيه الإسلام وأهله ويعتدون عليهم، ويحاولون أن يظلموهم. لهذا فقد أقر الله سبحانه وتعالى قتال هؤلاء، وسمح للمؤمنين بحربهم: "أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وأن الله على نصرهم لقدير الذين أخرجوا من ديارهم بغير الحق إلا أن يقولوا ربنا الله..."<sup>(٤)</sup>.

لهذا لم يشرع القتال في الإسلام إلا لحماية العقيدة، وحرية الفكر، وحماية الضعفاء من الطغيان،<sup>(٥)</sup> وهذا معنى قوله تعالى: "وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله"<sup>(٦)</sup>، أي حتى لا يكون هناك كفر وينتهي إرغام الناس على عقيدة معينة وترك غيرها.<sup>(٧)</sup> وفي الوقت نفسه، فإن الإسلام حرّم الحرب في صورها الأخرى، باستثناء ما ذكرنا من الدفاع الشرعي، يؤيد ذلك قوله تعالى: "فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم"<sup>(٨)</sup>. والدفاع الشرعي هنا يُعبّر عنه من قبل فقهاء الشريعة بـ "دفع الصائل"، أي الوسائل الشرعية لدفع العدوان، وفعل ما يلزم شرعاً لدفع خطر حقيقي على نفس، أو مال، أو دمي مستأمن.<sup>(٩)</sup> ولهذا فقد قيل أن الحرب في الإسلام هي حرب دفاعية<sup>(١٠)</sup>، لأنها حرب ضد الكفار، والمرتدين، والباغين، ومثيري الفتن، ودعاة الانفصال، ولحماية المرافئ والثغور.<sup>(١١)</sup> وقد أطلق ابن خلدون على هذا النوع من الحروب، أي حروب الجهاد، والحروب ضد المتمردين والمرتدين، بأنها حروب جهاد وعدل.<sup>(١٢)</sup>

ولقد شرع الجهاد القتالي أول الأمر لدى استقرار المسلمين في المدينة المنورة وذلك دفاعاً عن الأرض التي أورثهم الله إياها، والجماعة المسلمة التي ترسخ وجودها فوق تلك الأرض، والنظام السلطوي الذي أعطى تلك الجماعة القوة والفعالية. وأرض المسلمين التي امتلكوا السيادة لأنفسهم فوقها هي دار الإسلام التي يجب الدفاع عنها،

وتطبيق سائر أحكام الشريعة الإسلامية فيها.<sup>(١٣)</sup> أما بقية الأماكن التي يعيش فيها غير المؤمنين، فكانت تدعى دار الحرب، أو دار المخالفين، بسبب الاعتداءات الكثيرة المتكررة، التي انطلقت فيها منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، واستمرت بعده. وعلى الرغم من أن هدف الإسلام النهائي كان إقامة السلم والنظام طبقاً للعدالة الإسلامية في دار الإسلامية، وتوسيع هذا الدار حتى تشمل العالم كله خارجها، لكن الإسلام أجاز أمرين:

أولهما: وجود مجتمعات خارج دار الإسلام، يتعين أن يعيش معها إما بشكل دائم أو إلى أن يتم له استيعابها، وثانيهما: وجود جماعات في دار الإسلام ليست جزءاً من الأمة، وهي التي عرفت بأهل الكتاب.<sup>(١٤)</sup> مثال ذلك اليهود في المدينة المنورة، فكانت مسؤولية المسلمين إزاء هذا الوضع الجديد هو الدفاع عن موئل الإسلام وداره. وعن المجتمع الإسلامي، أو الدولة الإسلامية. وكان من البديهي أن حراسة هذين الحقيقتين والدفاع عنهما لا تتم إلا بدفع المعتدين ورد عدوانهم والقضاء على الأخطار الوافدة من قبلهم. وهذا هو مشروعية الجهاد القتالي في الشريعة الإسلامية، وهو السبب في ارتباط مشروعيته بهجرة المسلمين واستقرارهم في المدينة المنورة.<sup>(١٥)</sup>

وبمقتضى هذه القواعد، لا يمكن أن تكون الحرب في الإسلام لغير الدفاع، وأن لبس الدفاع لبوس الهجوم. ولا يمكن أن يكون القتال لأجل المخالفة الدينية، أو لحمل الناس على الإسلام، إنما مكان القتال لدفع الاعتداء على النفس والمحرمات الدينية، ومنع الفتنة في الدين.<sup>(١٦)</sup> وحاول الإسلام تضييق نطاق الحروب ما أمكن، فحرم القرآن الكريم حروب التشفي والانتقام للإساءات الأدبية، فقال: "ولا يجرمنكم شنآن قوم أن صدوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا".<sup>(١٧)</sup> كما أنكر الإسلام حروب التخريب، والتدمير، وحروب الفتح والتوسيع والاستيلاء، فقال تعالى: "تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً والعاقبة للمتقين".<sup>(١٨)</sup> كذلك استنكر حروب التنافس بين الأمم في مجال علو المكانة والجاه والفخامة، حيث نص القرآن

الكريم: "ولا تكونوا كالتى نقضت غزلها من بعد قوة إنكأنا تتخذون أيمانكم دخلاً بينكم أن تكون أمة هي أربى من أمة" <sup>(١٩)</sup>. أي أعلى مكانة وأكثر جمعاً وأوسع جاهاً <sup>(٢٠)</sup>.

وهكذا نخلص إلى أن الحرب لا تكون إلا إذا كان اعتداء لا يدفعه إلا السيف، وأن الأصل في العلاقة التي تربط المسلمين وغيرهم هو السلم، وأن المودة موصولة بين المسلمين وغيرهم ماداموا لا يعتدون على المسلمين ولا يحاربونهم ولا يخرجونهم من ديارهم، وذلك حسب قوله تعالى: "لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين، ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرؤهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين". إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم منكم فأولئك هم الظالمون <sup>(٢١)</sup>.

### إعلان الحرب وتجنب الغدر في مفاجأة العدو:

على الرغم من موقف الإسلام المناوئ للحرب، لكنها إن وقعت نتيجة لتجاوز أعداء المسلمين وبغيهم، وسار جيش المسلمين إلى بلد عدو لحرب مشروعة، فإنها مع ذلك تبقى حرباً نظيفة، تقوم على المبادئ الإنسانية التي جاء بها الإسلام. وكان على قائد الجيش ألا يبادر أعداءه بالقتال حتى يدعوه إلى خصال ثلاث، كما وردت في الحديث الذي رواه سليمان بن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم، ضمن وصاياهم لقادة سرايا أو جيوش المسلمين: "... وإذا لقيت عدوك من المشركين فأعدهم إلى ثلاث خصال (أو خلال)"، فأيتهن ما أجابوك فأقبل منهم وكف عنهم... فأدعوه إلى الإسلام، فإن شهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فلهم مالكم وعليهم ما عليكم، فإن أبوا فأدعوه إلى الجزية يعطونكم عن يدهم صاغرون، فإن أبوا فقاتلوهم حتى يحكم الله بينكم وهو خير الحاكمين. <sup>(٢٢)</sup> وينقل الإمام محمد بن حسن الشيباني (ت ١٨٩هـ/ ٨٠٤-٨٠٥م). <sup>(٢٣)</sup>، عن عبد الله بن عائذ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث بعثاً قال: "تألفوا الناس وتأنوا بهم، ولا تغيروا عليهم حتى

تدعوهم، فما على الأرض من أهل بيت من مدر ولا وبر إلا أن تأتوني بهم، مسلمين أحب إليّ من تأتوني بأبنائهم ونسائهم وتقتلوا رجالهم". وفي هذا اتفاق للحرب ما أمكن الاتفاق، وليس فيه إكراه على الإسلام، لأن التخيير بين الخصال الثلاث أعلاه، ومنها المعاهدة على الأمن والسلام، مقابل الجزية، لا يعد إكراهاً في الدين المنهي عنه بصريح القرآن الكريم.

ولا يجوز في الإسلام أن يبدأ الحرب بالمفاجأة، ولو كانت دفاعية. وقد سبق الإسلام جميع الأديان والدول والقواعد الدولية في هذا المجال، فأوجب الفقهاء على قائد جيش المسلمين إذا ما دعا أعداءه إلى الإسلام أو العهد ودفع الجزية، ألا يحارب فور ذلك، بل ينذرهم إنذاراً متكرراً ولمدة ثلاثة أيام. وقد ذهب الإمام محمد بن أبي سهل السرخسي،<sup>(٢٤)</sup> (ت ٤٨٣/١٠٩٠) أنه يحسن ألا يقاتلهم فور الدعوة والسكوت، بل يبيتهم، أي يتركهم يبيتون ليلة على الأقل يتفكرون فيها ويتدبرون ما فيه مصلحتهم. وهذه المهلة -أي أربع وعشرون ساعة- بين الإخطار وبدء الحرب، اقترحتها الحكومة الهولندية في مؤتمر لاهاي سنة ١٩٠٧، ورفضت بقية الدول الأخذ بها. وقد قررها الإسلام منذ القرن السابع الميلادي، فأبي بون شاسع بين سماحة الإسلام وقسوة المطامع العدوانية وظلمها<sup>(٢٥)</sup>.

وقد تشدد فقهاء الإسلام في هذه المسألة، فجعلوا جزاء أمير المسلمين أو قائدهم، إذا بدأ القتال قبل الإنذار بالحجة والدعوة إلى إحدى الخصال الثلاث، ودخل في أعمال القتل، وقتل من الأعداء غرة وبياتاً، ضمان ديات نفوسهم، وتعويض ما يتلف من الأموال. وقد ذهب الإمام الشافعي إلى أن دية الواحد منهم في هذه الحالة مثل دية المسلم<sup>(٢٦)</sup>. وهذه أيضاً حالة يسبق فيها الإسلام القانون الدولي الحديث بأن يجعل على الدولة التي بدأت القتال بغير إنذار ولا إعلان حرب، تعويض الأرواح والأضرار المادية<sup>(٢٧)</sup>.

ويتبين مقدار تجنب المسلمين للغدر والمفاجأة، أنهم إذا كان بينهم وبين دولة أو جماعة عهد أو معاهدة، وبدا من هؤلاء ما يشير إلى الخيانة والاحتيال على نقض المعاهدة والموادعة، فلا يجوز محاربتهم إلا بعد نبذ عهدهم، وإخطارهم بانتهاء مدة الموادعة نتيجة تصرفاتهم العدوانية، وإعلان هذا النبذ وبلوغ خبره إلى القاضي والداني، فلا يحل غدر في الإسلام، حتى ولو بدا الغدر والخيانة من العدو، استناداً إلى قوله تعالى: "وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء إن الله لا يحب الخائنين" (٢٨). وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من كان بينه وبين قوم عهد فلا يشد عقده ولا يحلها حتى ينقضي أمدّها أو ينبذ إليهم على سواء" (٢٩).

ولقد سار قادة المسلمين على هذه القاعدة، وتحرى خلفاؤهم صحة تطبيقها، ولعل أروع ما يذكر في هذا المجال، ما قام به الخليفة عمر بن عبد العزيز حينما جاءه قوم من أهل سمرقند، وشكوا إليه أن القائد قتيبة بن مسلم الباهلي دخل مدينتهم في عهد الخليفة الوليد بن عبد الملك على غدر، دون أن يخيرهم بالإسلام أو الصلح أو الحرب، وأسكن بها المسلمين. فكتب الخليفة عمر إلى عامله على سمرقند، يأمره أن ينصّب لهم قاضياً ينظر فيما ذكروا، فإن قضى بإخراج المسلمين، أخرجوا من المدينة فلما نظر القاضي، واسمه جميع بن حاصر الباجي، تبين له صحة إدعاء أهل سمرقند في هذه المسألة، وحكم بإخراج المسلمين. فعجب أهل سمرقند من عدالة المسلمين ومراعاتهم لحقوق الشعوب، ورضوا ببقاء المسلمين بين أظهرهم (٣٠). فأبي عدالة هذه طبقها المسلمون مع الطرف المهزوم بحيث تخلوا عن الأراضي التي افتتحوها، وقتل فيها من قتل منهم، ليعرضوا على أهلها من جديد، الإسلام أو الصلح أو الحرب؟

### تعزيز هوية المحاربين وحماية الأبرياء:

ولعل أهم ما كان يتحراه المسلمون في حرب هو تحديد هوية المحاربين الذين توجه إليهم الأعمال الحربية، وتجنب قتال غير المقاتلين، مثل الشيوخ المسنين، والنساء،



والأطفال، والمنقطعين للعبادة، والفلاحين، والتجار، والصناع. فهؤلاء مدنيون ليسوا من المحاربين في شيء، ولا يجوز أن تتوجه إليهم الأعمال الحربية، إلا إذا بدر منهم عمل من أعمال القتال. وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في أحاديث مختلفة، النهي عن قتل النساء، والأطفال، والشيوخ، والأجراء، وأصحاب الصوامع، وذلك تنفيذاً لقوله تعالى: "وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين"<sup>(٣١)</sup>. وقوله تعالى: "ولا تعتدوا"، أي لا تقاتلوا من لم يقاتل<sup>(٣٢)</sup>. وعن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "انطلقوا بسم الله وبالله، وعلى ملة رسول الله، لا تقتلوا شيخاً فانياً ولا طفلاً صغيراً، ولا امرأة، ولا تغلوا، وضموا غنائمكم، وأصلحوا وأحسنوا، إن الله يحب المحسنين"<sup>(٣٣)</sup>. وعن ابن عباس قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بعث جيوشه قال: "أخرجوا بسم الله، تقاتلون في سبيل الله من كفر بالله، ولا تغدروا، ولا تغلوا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا الولدان، ولا أصحاب الصوامع"<sup>(٣٤)</sup>. ووما رواه أبو داود عن رباح بن ربيع أنه كان في غزوة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلى مقدمته خالد بن الوليد، فمروا بامرأة مقتولة بما أصابت المقدمة، فلما رأها الرسول قال: "ما كانت هذه لنقاتل، وقال لأحدهم ألحق خالداً فقل له: لا تقتلوا ذرية ولا عسيفاً"<sup>(٣٥)</sup>. والعسيف، جمع عسفاء، وهم العمال الذين يستأجرون للعمل في الزراعة وغيرها. وقد أورد مالك أيضاً حديثاً عن ابن عمر نهى فيه الرسول صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان<sup>(٣٦)</sup>.

ولقد ترددت هذه التعاليم الإنسانية، التي تحترم حقوق الإنسان في وقت الحرب، بعد الرسول صلى الله عليه وسلم، في وصايا الخلفاء الراشدين. فنجد الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه يوصي جيش أسامة بن زيد أمير أول بعثة في عهده، فيقول: "لا تخونوا، ولا تغلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا، طفلاً صغيراً، ولا شيخاً كبيراً، ولا امرأة، ولا تعقروا نخلاً، ولا تحرقوه، ولا تقطعوا شجرة مثمرة، ولا تنبحوا شاه ولا بقرة ولا بغيراً، إلا لمأكله، وسوف تمرّون على قوم فرغوا أنفسهم في

الصوامع فدعهم وما فرغوا أنفسهم. (٣٧) كما أوصى يزيد بن أبي سفيان أيضاً بما يشبه هذه الوصايا في أثناء توديعه على رأس جيش إلى بلاد الشام (٣٨).

وكان الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول لمقاتلي المسلمين عند عقدة لواء الحرب: "قاتلوا ولا تعتدوا أن الله لا يحب المعتدين، ولا تجبنوا عند اللقاء، ولا تمتلوا عند القدرة، ولا تسرفوا عند الظهور، ولا تقتلوا هراً، ولا امرأة، ولا وليداً، وتوقوا قتلهم إذا التقى الفرسان وعند حمة النبضات وفي شن الغارات، ونزهاوا الجهاد عن عرض الحياة الدنيا، وأبشروا بالرباح في البيع الذي بايعتم به، وذلك هو الفوز العظيم" (٣٩).

ونهج كتاب المسلمين وفقهاؤهم على التأكيد على هذه الوصايا، فنجد على سبيل المثال أن أبا سعيد الشعراني الهرثمي (ت ٢٣٤/٨٤٨م) في مختصر كتابه المؤلف للخليفة العباسي المأمون عن الحروب، ينصح صاحب الحرب بتقوى الله، وأن يترك البغي والحق، وينوي العفو، ويترك الانتقام عند الظفر إلا بما كان الله في رضى (٤٠). كما فرع الفقهاء على هذه الوصايا فروعاً، وفصلوها تفصيلاً كبيراً، فذهب عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (ت ١٣٢/٧٤٩)، إلا أنه لا يجوز بحال من الأحوال قتل النساء والصبيان من الأعداء، ولو تترس بهم أهل الحرب، أي حتى لو وضعوهم أمامهم كدروع بشرية لحمايتهم (٤١). كما يرى الأوزاعي أيضاً، استدلالاً بما ورد عن وصايا الخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، أنه لا يحل للمسلمين أن يفعلوا شيئاً من التخريب في بلاد الأعداء، لأن ذلك فساد، والله لا يحب الفساد (٤٢). استناداً على قوله تعالى: "وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد" (٤٣). ولقد تحرى فقهاء المسلمين عن سلامة الأبرياء، وعدم توسيع نطاق الحرب حتى في حالة القضاء على فتنة داخلية، أو محاربة البغاة والخارجين على سلطة الدولة، فحبذوا أسرهم بدلاً من القتل، وإذا ما اضطروا المقاتلون لجرحهم لم يخنوا، ولا يتبع في الحرب مدبرهم، ولا يُجهز على جريحهم ولا يُقاتل من ألقى

سلاحه، ومن أسر منهم حبس إلى انقضاء الحرب، وكذلك نساءهم وأطفالهم، ثم يطلق سراحهم. ولا يجوز قتالهم بما يعم أثره، مثل المجانيق، والنبار، وإطلاق السيول الجارفة، إلا إذا قاتلوا المسلمين بذلك، واحتاجوا إلى الدفع بمثلها. وإذا تحصنوا في حصن فيه أبرياء، لا يجوز رميهم بنار أو منجنيق، بل يُحصرون ويضيق عليهم. وكل هذه الاحتياطات والاحترازات هدفها حصر نطاق الحرب، وتحديد ما في أضيق الحدود، لحماية الأرواح والأموال، وحقن الدماء، حتى بالنسبة للأعداء الذين يحملون السلاح ضد المسلمين<sup>(٤٤)</sup>.

### رعايا الأعداء وأموالهم في دار الإسلام:

حتم الإسلام، كما رأينا، قصر ويلات الحروب على المحاربين من الأعداء في جبهة القتال، دون النساء والأطفال ومن في حكمهم. فكيف نظر إلى رعايا المخالفين وأموالهم الموجودين على أرض الدولة الإسلامية، هل يعتقلون وتصادر أموالهم، كما أقرت بذلك القوانين الدولية الحالية؟ الجواب هو بالنفي، فلا يحل في الإسلام القبض على رعايا الدولة المحاربة المقيمين أو الموجودين في دار الإسلام، رغم قيام حالة الحرب، لأن هؤلاء قد دخلوا، وسمح لهم بالإقامة مستأمنين، فلا يحل الغدر بهم، أو تقييد حريتهم، ويستمررون في أمنهم وتجارتهم وأعمالهم، وأموالهم مصنونة لا تمس. ويذهب الإسلام إلى أكثر من ذلك في حفظ حقوق رعايا الدولة المحاربة له، إذا ما دخلوا في دياره بأمان وعهد، فأودعوا أموالهم أو أقرضوها لأحد المسلمين أو الذميين، ثم عادوا إلى بلادهم، وحملوا السلاح محاربين للمسلمين، فتبقى أموالهم محفوظة ولا تزول، ملكيتها عنهم بثبوت أمان الإسلام لأموالهم التي صارت مصنونة، فلا يمكن أخذها بحكم الإباحة، وذلك على الرغم من بطلان هذا الأمان بالنسبة لأنفسهم بدخولهم دار الحرب، وحمل السلاح ضد المسلمين<sup>(٤٥)</sup>. ولو مات أحد هؤلاء المستأمنين سواء في دار الإسلام أو في دار الحرب، أو قتل في الميدان محارباً للمسلمين لا تذهب عنه

ملكية ماله وتنقل إلى ورثته عند جمهور فقهاء المسلمين باستثناء الشافعي<sup>(٤٦)</sup>. وفي المقابل لا يجوز للمسلمين الذين دخلوا بلاد الأعداء بأمان منهم ولم ينابذوهم، أن يعتدوا على أموال أهل الحرب، ويخرجوها إلى دار الإسلام. وإن فعلوا ذلك يُقتلون برد هذه الأموال إلى أصحابها، لأن الأخذ كان حراماً عليهم بمعنى الغدر، ولأنهم ليسوا بغزاة<sup>(٤٧)</sup>.

وحالة الحرب عند المسلمين لا تمنع المتاجرة مع دول الأعداء، يقولها بينهم وبين المحاربين، المستأمنون الذين ينتمون إلى الدولة المحاربة. كما يصح أن تخرج المتاجر من دار الإسلام إلى دار الحرب، تحمل مختلف أنواع البضائع، باستثناء أدوات الحرب ومعدات من سيوف وأقواس وحراب ونبال، والحيوانات المعدة للحرب، ويجوز أن تنقل إليهم الأطعمة والملابس، استناداً إلى ما قام به الرسول صلى الله عليه وسلم ومن إهداء أبي سفيان بن حرب تمر عجوة، وخمسمائة دينار ليوزعها على أهل مكة، حين قسطوا، وكان أبو سفيان حربياً<sup>(٤٨)</sup>. ولعل من أبرز الأمثلة على سماحة الإسلام وعدالته وحفظه لحقوق الأفراد في الدول المحاربة، ما أشار إليه أحد الفقهاء بقوله: "إذا بعث الحربي عبداً له تاجراً إلى دار الإسلام بأمان، فأسلم العبد بيعه وكان ثمنه للحربي مالكه"<sup>(٤٩)</sup>. وذلك لأن الأمان يثبت له في مالية العبد، ولما كان الإسلام مزيلاً لحق مولاه عليه وجب بيعه ودفع ثمنه للحربي، لأن حق الحربي الذي يقيم في دار الحرب، حتى لو كان حاملاً لل سيف ومقاتلاً للمسلمين، لا يضيعه إسلام عبده<sup>(٥٠)</sup>.

وهكذا نرى أن الإسلام لا يستبيح الدماء والأموال إلا في ميدان القتال، وفي غير ذلك الحرمات كلها مصونة محترمة محفوظة، لا يضيع حق، ولا يذهب مال، ولا يؤكل مال بالباطل ما دام صاحبه ليس مقاتلاً أخذ في ميدان القتال. والأمن ثابت للذين لا يقاتلون، لا يزعمون في أموالهم ولا في أنفسهم، والمتاجر تسير في طريقها، فلا تجوع ولا منع للقوت عن الشعوب التي لا رأي لها في القتال، ولا حصار يفرض على شعب كامل، كما نرى في الحروب، والقرارات التي يتخذها مجلس الأمن في

الوقت الحاضر بتأثير من القوى الباغية في العالم. فالإسلام لم يكن يحارب الرعايا، بل الملوك والحكام المتسلطين على الشعوب بقوة الجند الذين اتخذوا أداة لظلمهم وإرهابهم، فلا يتعدى القتال أو آثاره إلى غير هؤلاء<sup>(٥١)</sup>.

### احترام الفضيلة الإنسانية في أثناء الحرب:

والإسلام يدعو إلى الأخلاق الحسنة والفضيلة سواء في السلم أم في الحرب، ويؤكد على تقوى الله، حتى أننا نجد أن القرآن الكريم قد قرن الجهاد بالتقوى، بقوله تعالى: "فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله"<sup>(٥٢)</sup>. أي أن المعاملة بالمثل يجب أن تكون ضمن دائرة الفضيلة الإنسانية<sup>(٥٣)</sup>. فإذا مثل العدو بالقتلى، فإنه لا يجوز للمسلمين أن يمتلوا بالقتلى، أو أن يشوهوا أعضائهم. فقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن المثلة ولو كان بالكلب العقور،<sup>(٥٤)</sup> وهي عن النهب والقتل جوعاً وعطشاً، لأنه ليس من الإنسانية في شيء<sup>(٥٥)</sup>. كما نهى الإسلام حتى عن غش القاتل وخداعه ليقتل. ويدل كتاب الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أحد قادة جيوشه، دلالة واضحة على هذا الأمر، فقد جاء فيه: "أنه بلغني أن رجالاً منكم يطلبون العليج، حتى إذا اشتد في الجبل وامتنع، فيقول له الرجل لا تخف، فإذا أدركه قتله، وإنني والذي نفسي بيده لا يبلغني أن أحداً فعل ذلك إلا ضربت عنقه"<sup>(٥٦)</sup>.

كذلك عامل المسلمون الأسرى معاملة جيدة، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "استوصوا بالأسرى خيراً"، وتطبيقاً لهذه القاعدة، فقد كسا يوم بدر أحد الأسرى الذي لم يكن عليه ثوب بقميص<sup>(٥٧)</sup>، وهذا دليل على احترامه لإنسانية هذا الأسير، بغض النظر عن موقعهم العدائي في المعركة. كما أوصى أيضاً بإكرام الأسرى، فكان المسلمون يقدمونهم على أنفسهم عند الطعام، امتثالاً لوصيته، ولما جاء في القرآن الكريم: "ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيمماً وأسيراً"<sup>(٥٨)</sup>.

وهكذا كان الشأن دائماً في معاملة المسلمين للأسرى والرفق بهم والإحسان إليهم، وإطلاق سراحهم بأقل ما يمكن من فداء. ونجد الأمر واضحاً في موقف القائد المسلم صلاح الدين الأيوبي حين تحريره لمدينة القدس سنة ٥٨٣هـ/١١٨٧م، فقد قبل فدية بسيطة لإطلاق سراح الأسرى ومن لم يستطع افتداء نفسه أطلق سراحه بناء على طلب بعض قادته. كما أطلق سراح كل شيخ وامرأة من سكان القدس. وعندما شكت نساء الإفرنج اللاتي أطلق سراحهن، إلى صلاح الدين عن مصيرهن دون رجالهن، أطلق زوج كل واحدة منهن في الأسر. وبذل المال لليتامى والأرامل من الصليبيات تعويضاً عن فقد أزواجهن. وهكذا كان فعله في الأسرى، حسب الشريعة الإسلامية، التي تقتضي بالمن أو الفداء. ويقول أحد مؤرخي الحروب الصليبية الغربيين، أن رحمته وعطفه على الأسرى كانت تفيض أفعال أعدائه الصليبيين، الذين خاضوا على مدى ثماني وثمانين سنة في دماء المسلمين وقتلوا أسراهم<sup>(٥٩)</sup>.

وَحَكْمُ الإسلام في الأسرى واضح بنص القرآن الكريم: "فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها"<sup>(٦٠)</sup>. وهذا النص يختار بين أمرين لا ثالث لهما، فإما أن يمن قائد المسلمين على الأسرى بالحرية، وإما أن يفتدى الأسرى بمال أو بأسرى مثلهم من المسلمين<sup>(٦١)</sup>. وهذا ما يسمى في لغة العصر الحاضر بتبادل الأسرى، وهو أولى بالإتباع لأن فيه إطلاق الحرية لطائفتين كبيرتين من بني الإنسان، مسلمين وغير مسلمين، لأن الإسلام دين الحرية، ويُقدّر هذه النعمة في اتباعه، كما يقدرها في غير اتباعه، ولا يخص بها جنساً دون جنس، أو إقليماً دون إقليم، ولا ديناً دون دين<sup>(٦٢)</sup>. وقد اخرج البخاري عن أبي موسى الأشعري عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال: "فكوا العاني، يعني الأسير، وأطعموا الجائع، وعودوا المريض"<sup>(٦٣)</sup>. وقد منَّ الرسول صلى الله عليه وسلم على ثمانين أسيراً من أهل مكة هاجموا المدينة، فأخذهم وأعتقهم. وعن جبير بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في أسرى بدر: "لو كان المطعم بن عدي حياً

وكلمني في هؤلاء الننتى لتركتمهم له<sup>(٦٤)</sup>. كما أطلق العديد من أسرى المشركين في بدر بغير فداء، وافتدى آخرين بمال<sup>(٦٥)</sup>. وجعل فداء من لا مال لديه، تعليم أولاد الأنصار الكتابة<sup>(٦٦)</sup>.

وتأخذ مسألة الأسرى ومعاملتهم وعمليات فدائهم حيزاً كبيراً من كتب الفقه، وأشير هنا إلى ما جاء في أحد كتب النوازل المغربية، عن عمليات البحث عن الأسرى من قبل المسلمين في دار الحرب، ومن قبل النصارى الأسبان في بلاد الأندلس الإسلامية، حيث كان يأتي "الفكاك" وهو الذي يتولى مسؤولية فداء الأسرى، عادة بعهد من أرض النصارى إلى المسلمين. وكان المفروض احترام هذا العهد حتى تتم عملية الفداء والتبادل بين الطرفين بشكل سليم<sup>(٦٧)</sup>.

## الحواشي

- ١- سورة البقرة، الآية ٢٠٨.
- ٢- أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، بيروت دار الكتب العلمية، ١٩٨٨: ١٧/٣.
- ٣- سورة النساء، الآية: ٩٣.
- ٤- سورة الحج، الآية: ٤٠.
- ٥- ينظر: القرطبي، المصدر السابق: ٤٦/٢-٤٧.
- ٦- سورة البقرة، الآية: ١٩٣؛ سورة الأنفال، الآية: ٣٩؛ وفي محاولة لتحديد وقت الأذن بالقتال، وتفسير هذه الآية، ينظر: محمد نب أبي بكر بن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدى خير العباد، القاهرة، المطبعة المصرية، ١٩٣٨: ٥٨/٢؛ ويقارن: محمود أحمد محمد سلمان عواد، الجيش والقتال في صدر الإسلام، الأردن، الزرقاء، مكتبة المنار، ١٩٨٧، ص ٦١.
- ٧- القرطبي، المصدر السابق: ٢٣٦/٢.
- ٨- سورة البقرة، الآية: ١٩٤.
- ٩- ينظر: داود العطار، الدفاع الشرعي في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة بغداد، ١٩٧٠، ص ٤.
- ١٠- محمد كمال عبد العزيز، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، مجلة القانون والعلوم السياسية، الحلقة الدراسية الثالثة، بغداد، ١٩٦٩: ٣٨١/١.



- ١١- سهيل حسين الفتلاوي، المنازعات الدولية، بغداد مطبعة دار القادسية، ١٩٨٥، ص ٢٦٢.
- ١٢- عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة، بيروت، دار أحياء التراث العربي (د.ت) ص ٢٧١.
- ١٣- محمد سعيد رمضان البوطي، الجهاد في الإسلام كيف نفهمه؟ وكيف نمارسه؟ بيروت-دمشق، دار الفكر المعاصر ودار الفكر، ص ٧٩-٨٠.
- ١٤- مجيد خدوري، بحث في الثقافة الإسلامية (الجهاد الأكبر في الإسلام)، بيروت، الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٩، ص ٧٠، وينظر: باسل يوسف، في سبيل حقوق الإنسان، بغداد دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨، ص ١١٣-١١٥.
- ١٥- البوطي، المرجع السابق، ص ٩٣؛ وينظر فؤاد علي رضا، من علوم القرآن، ط ٣، بيروت، دار اقرأ، ١٩٨٤، ص ١٠٦.
- ١٦- تنتظر: تعليقات عمد أبو زهرة في مقدمته لكتاب (السير الكبير)، للإمام محمد بن الحسن الشيباني، بشرح الإمام محمد بن أبي سهل السرخي، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٥٨: ٦٢/١.
- ١٧- سورة المائدة، الآية: ٣.
- ١٨- سورة القصص، الآية: ٨٣.
- ١٩- سورة النحل، الآية: ٩٢.
- ٢٠- ينظر القرطبي، المصدر السابق: ١١٢/١٠-١١٣؛ علي علي منصور، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، القاهرة، دار العلم، ١٩٦٢، ص ٢٩٠-٢٩١.

- ٢١- سورة الممتحنة، الآية: ٨-٩؛ وينظر: القرطبي، المصدر السابق: ٤٠/١٨.
- ٢٢- ينظر: مسلم بن حجاج القشيري، صحيح مسلم، باعتناء، محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار أحياء التراث العربي، ١٩٥٦: ٣/١٣٥٧؛ بدر الدين بن جماعة الحموي، مستند الأجناد في آلات الجهاد، تحقيق، أسامة ناصر النقشبندی، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٣، ص ٩٢؛ وينظر: أيضاً: ابن جماعة، تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، ط ٢، قطر، ١٩٨٧، ص ١٧٢.
- ٢٣- كتاب السير الكبير: ٢٣٤/١.
- ٢٤- المبسوط، طبعة محمد أفندي الساسي المغربي، القاهرة، ١٣٢٤هـ: ٦/١٠.
- ٢٥- ينظر: عبد الخالق النواوي، العلاقات الدولية والنظم القضائية في الشريعة الإسلامية، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٧٤، ص ١١٥-١١٦.
- ٢٦- أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٩، ص ٦٤.
- ٢٧- منصور، المرجع السابق، ص ٣٠٤.
- ٢٨- الأنفال، الآية: ٥٩؛ وينظر: القرطبي، المصدر السابق، ٢٢/٨.
- ٢٩- ينظر أبو داود سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، القاهرة، دار الحديث، ١٩٨٨: ٣/٥٣؛ أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأموال، تحقيق محمد خليل الهراس، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٦، ص ١٧٦؛ الشيباني، شرح كتاب السير الكبير، تحقيق صلاح الدين المنجد، القاهرة، مطبعة الإعلانات الشرقية، ١٩٧١: ١/٢٦٥ (وسوف يرمز لهذه الطبعة دائماً بـ "طبعة ١٩٧١")؛ القرطبي، المصدر السابق: ٢٢/٨-٢٣.

- ٣٠- أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، فتوح البلدان، تحقيق، رضوان محمد رضوان، القاهرة، مطبعة الساعدة، ١٩٥٩، ص ٤١.
- ٣١- البقرة، الآية: ١٩٠.
- ٣٢- القرطبي: المصدر السابق، ٢/٢٣٤.
- ٣٣- مجد الدين عبد السلام بن تيمية، المنتقى من أحاديث الأحكام، القاهرة، المطبعة السلفية (د.ت)، ص ٦٨٩؛ وينظر السرخسي، المبسوط، ص ٦ وما بعدها.
- ٣٤- ابن تيمية، المصدر السابق، ص ٦٨٩.
- ٣٥- سنن أبي داود: ٣/٥٤؛ وينظر: صحيح مسلم: ٣/١٣٦٤؛ محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة، سنن ابن ماجة، تحقيق، محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الكتب العلمية (د.ت) ص ٩٤٨؛ ابن تيمية المصدر السابق، ص ٦٨٨-٦٨٩.
- ٣٦- أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي، موطأ الأمام مالك، رواية محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق، عبد الوهاب عبد اللطيف، بيروت، دار العلم (د.ت) ص ٣٠٩.
- ٣٧- أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك، نشر، دي غوية، لندن، ١٨٧٩-١٩٠٣: ١/١٨٥٠؛ وينظر الشيباني، كتاب السير الكبير: ١/١٧٦-١٨٤.
- ٣٨- المصدر نفسه: ١/١٧٨ فما بعدها.
- ٣٩- ينظر: منصور، المرجع السابق، ص ٣١٣.

- ٤٠- أبو سعيد الشعراني الهزتمي، مختصر سياسة الحروب، تحقيق عبد الوؤوف عون، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، (د.ت) ص ١٥.
- ٤١- ينظر: كتاب السير والجهاد وأحكامه من فقه الأوزاعي، ضمن كتاب: الإمام الأوزاعي ومنهجه كما يبدو في فقهه، لعبد الرزاق قاسم الصفار، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٦، ص ٥٣٣؛ الشيباني، كتاب السير الكبير: ١/١٨٣-١٨٤.
- ٤٢- الأوزاعي، المصدر السابق، ص ٥٦١، ٥٦٣-٥٦٤؛ الشيباني المصدر السابق: ١/١٨٣-١٨٤؛ أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم، الرد على سير الأوزاعي، تحقيق، أبو الوفا الأفغاني، حيدر آباد الدكن، ١٣٥٧هـ، ص ٦٦.
- ٤٣- سورة البقرة، الآية: ٢٠٥؛ وينظر القرطبي، المصدر السابق: ٣/١٣-١٤.
- ٤٤- ينظر: ابن جماعة، تحرير الأحكام، ص ٢٤٣-٢٤٥.
- ٤٥- ينظر: عبد الله بن أحمد قدامة الحنبلي، المغني، بيروت دار الكتاب العربي (د.ت)، مصورة عن طبعة المنار للشيخ محمد رشيد رضا: ٨/٤٠٠.
- ٤٦- المصدر نفسه: ٨/٤١١؛ وينظر: الشيباني، شرح كتاب السير الكبير (طبعة ١٩٧١): ٥/٢٠٥٢-٢٠٥٣.
- ٤٧- المصدر نفسه: ٤/١٢٩٢-١٢٩٣.
- ٤٨- المصدر نفسه: ١/٢٥٨؛ وينظر: المصدر نفسه (طبعة ١٩٧١): ٤/١٢٤٢، ١٤٠٨-١٤٠٩.
- ٤٩- السرخسي، المبسوط: ١٠/٢٩.

- ٥٠- ينظر: منصور، المرجع السابق، ص ٣٢٦؛ أبو زهرة، مقدمة كتاب السير الكبير: ٧١/١.
- ٥١- المرجع نفسه: ٧١-٢٨.
- ٥٢- سورة البقرة، الآية: ١٩٤.
- ٥٣- ينظر: القرطبي، المصدر السابق: ٢/٢٤٠.
- ٥٤- ينظر: الشيباني، كتاب السير الكبير: ١/٢٧٧.
- ٥٥- ينظر: أبو داود، السنن؛ ٣/٥٣؛ عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الديع الشيباني، تيسير الوصول إلى جامع الأصول من أحاديث الرسول، القاهرة، مطبعة البابي الحلبي، ١٩٥٣: ١/٢٢٨.
- ٥٦- ينظر: أبو زهرة، مقدمة كتاب السير الكبير: ١/٦٦.
- ٥٧- ينظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق، عبد العزيز بن باز، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٩: ١٧٧/٦.
- ٥٨- سورة الإنسان، الآية: ٨.
- ٥٩- ينظر: ستيفن رنسيمن، تاريخ الحروب الصليبية، ترجمة السيد العربني، بيروت، دار الثقافة، ١٩٦٨: ٢/٧٥٢-٧٥٣.
- ٦٠- سورة محمد، الآية: ٤.
- ٦١- ينظر: الماوردي، المصدر السابق، ص ٨٥؛ ويقارن: الشيباني، شرح كتاب السير الكبير: ٣/١٠٥٢.
- ٦٢- أبو زهرة، مقدمة كتاب السير الكبير: ١/٧٤.

- ٦٣- ينظر: العسقلاني، فتح الباري: ٢٠٥/٦.
- ٦٤- ابن تيمية، المنتقى من أحاديث الأحكام، ص ٧١٠-٧١١.
- ٦٥- محمد بن عمر الواقدي، كتاب المغازي، تحقيق، مارسدن جونس، ط ٣ بيروت، عالم الكتب، ١٩٨٤: ١/١٣٨-١٤٣.
- ٦٦- ابن تيمية، المصدر السابق، ص ٧١٣.
- ٦٧- ينظر: أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، المعيار المعرب والجامع والمغرب عن فتاوى علماء أفريقية والأندلس والمغرب، أخرجه جماعة من العلماء بإشراف محمد حجي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨١: ١٦٢/٢؛ وينظر أيضاً: الشيباني، شرح كتاب السير الكبير: ١٦٥٠/٤-١٦٥١، ١٦٥٦ (طبعة ١٩٧١).